

يقوله لم يجز الرجوع مثلا لا يصح رجوعه ليرحلوا ويقوله بلدة
ولقوله لنا سواء امكن ما فهمه الخاص من انما يقال انه يحتمل هذا
الكلام وجازي الاول ان يجعل ما ذكره تعلمات ثم يستثنى منها قول
الاي والاي يمكن الجزم لستنا معني فانه لم يكن بصورة لستنا وحال
التعمير اذ يقول المتي او لم يمتي واحده وقوله علم كل من قصد الاستق
تعمير في الشق الثاني محذوف تقديره ام لم يعلم وقوله بعد ذلك لم
يعلم سبق تعميمه ويستثنى الثاني محذوف تقديره ام لم يعلم اصفت ويكون
الشفق المحذوف من كل تعميم هو المذكور في قوله واذا لم يمتي في قوله وجوز
اسرا وقتلا الشق الثاني محذوف تقديره ام لم يعلم وقوله وامت
الخ وهو الشق الثاني محذوف تقديره ام لم يمتي والوجه الثاني ان يكون قوله
علم كل من قصد الجزم في قوله فيما ياتي وجوز اسرا وقتلا وقوله
او لم يعلم محذوف تقديره فيما ياتي ان علمه وقوله او لم يمتي محذوف تقديره امت
ويكون قد تم المفهوم على المنطوق وانما جعلنا الاول مفهوما لان الثاني
هو عبارة المنهج والا وهي عبارة بها المنهج قد مر على المتن تقديم المفهوم
على المنطوق ويصح ان يجعل الثاني محذوف الاول وهو مفهوما وحاصل
الاستثنا استثنيت ان مسيلة في الرجل مقيدة بتقديرين وسيلة في
المدة وجوز اسرا محذوف تقديره علم كل من قصد الجزم ان علم
انه الجزم وقوله او لم يعلم واصت المرأة محذوف تقديره لم تات
في احكام الجهاد في الاولي ان يقول في بعض احكام الجهاد
لان ما تقدم احكام له ايضا ولو مسلمين لاجع للعبيد بان
اسلموا تحت يد ساداتهم وصفتهم بالمعنى اي بالنسبة لبعضهم البعض
والمعنى الحر محذوف الامام فديين المذ والعدا والرفق ويمتنع التثنية وان
صريح عليه ارفق فالامرظ او هذا كذلك وان من عليه فقد فوت العاقبة
الرفيق على الغائبين فيصممه بالوانعنه فان قتلهم الامام الى
ومثل الامام غيره وهذا في قتل الساقطين اما قتل الكاملين اصت

الامام

الامام فلا يفتي فيه اما عن غير الامام فلو كان بعد اختيار الامام القتل او
قتل في الاصل انما لا يقتل وان كان بعد اختيار الامام العدا فان كان بعد
قتله العدا وقبل وصوله الكافر منه فلا ضمان وان كان القتل بعد المذب
فان كان قبل وصوله منه فلا ضمان وان كان بعد وصوله لم يمتي فالا
ضمان ولو لم يمتي المراد به غير العرفي او بعض شخص على الصحيح ولا يبري
الرفق في بعض الحر والسعي الحر لا يبري للسعي الحر او مسلمين
يصح بالجمع والتثنية وكذلك قوله او مشركين تقدمه ومن علم الى
هذا مفهوم قوله الا في جنل الاسر تقدم المفهوم على المنطوق فيجوز لا
لغاظة واما اولاهم فان سروا قبله وقوا وان سلموا معهم واما قوله
ورويته فلا يصحها لم يمتي الامام الموصفة لاسرا اما اذا اتم
بعد ان اختار الامام فيه خصلة معينة فلا يمتي غيرها خالفوا لها
لخا هذا عامه جنل الاسر وبعده وقوله او امرؤا المعاصم بما قبل الاسر
ومن سلم الخ اي او يترك الجزية فان عقرت الخ من يظ بقوله
ولا يصحهم رويته وحاصله انها ان رقت الشح النكاح اما اذا اتم
فالمكاتب كان يسهل اتمام النكاح ولو كان زوجها مسلما حتى كاهة وان كانت
مجوسية او وثنية فينصلي فان جمعها الاسلام في العدة دام النكاح
والاقلا ومترقا رويته الذي الخاص بذلك ان يقال ان
زوجة المسلم الاصل لا ترق وعنتي المسلم لا ترق وزوجها الذي هو
وقت عقد الجارية لا ترق اما زوجه الخيا او المسلم وزوجه الذي اخا
حدثت بعد عقد الجارية وعنتي الذي يرقون ولو سبت
زوجه الخاص صل انه ان حدثت الرق في الزوجين او احدهما انقض
النكاح وان لم يحدث روق فيفسخ النكاح وقد علمت ان الرقحة التي
يطر اعينها الرق هي زوجة الحر الذي لم يسهل ولم يقطع الجارية او سلم
وزوجه الذي احدثت بعد عقد الجارية او زوج حر فريد
وقوله روق فيد سوا كان الرق يجر الاسر بانه كان صغيرا مثلا اف